النهار ٢١-١-٢٠٢٠

## أي موازنة وسط المواجهات المستمرة؟ الجلسات في مهبّ التأجيل... وتأليف الحكومة

منال شعيا

وسط هذه الفوضى، لا أحد يتكهن بما ستؤول إليه الأوضاع ولا مصير الحكومة، أو الطبقة السياسية ككل.

ووسط هذا الظرف بالذات، مرّت دعوة رئيس مجلس النواب نبيه بري إلى إقرار مشروع موازنة الـ٢٠٢٠، وسط تساؤلات عديدة، تارة عن مصير الجلسة عموماً، في حال شكّلت حكومة جديدة، وطوراً عن فاعلية إقرار موازنة لحكومة ولوزارات باتت بحكم تصريف الاعمال. فأي جدوى لها، وسط هذه الظروف؟ لا بل، أي موازنة وسط هذه المواجهات الليلية العنيفة؟

كل هذه الأسئلة فنّدها الخبير الدستوري الدكتور عصام اسماعيل لـ"النهار"، واضعاً الموازنة في إطارها الدستوري أولاً .

يقول: "الموازنة هي مشروع إنفاق، وتحديد الإنفاق والإيرادات وفق قاعدة دستورية، بدل ان نستمر في الإنفاق على اساس القاعدة الاثني عشرية، كما كنا خلال كل الاعوام التي خلت ."

في الاساس، اذا اقرت الموازنة هذا الاسبوع، نكون قد تخطينا الموعد الدستوري، الذي كان يفترض أن يكون اواخر العام الماضي، ولكن مقارنة بالتجارب السابقة، فإن هذه الموازنة تعتبر، في الوقت، متقدّمة على سابقاتها، اذ إن التأخير لم يتعدَّ سوى أشهر .

يعلّق اسماعيل: "لا يعتبر إقرار الموازنة مخالفة أو تخطياً للواقع الذي تعيشه البلاد منذ ما يقارب الثلاثة اشهر، لأن تشريع الانفاق يأتي ضمن تصريف الاعمال، مثل حقوق متعهدين، رواتب وأجور، وغيرها من المستلزمات الضرورية لسير المرافق، وفق قاعدة تشريع الإنفاق، لأن الإنفاق العادي ينبغي ان يبقى سائراً، وتكون موازنة الـ٢٠٢٠ هي لتسيير العمل القائم. بالطبع، لا يجوز تنفيذ مشاريع كبرى – جديدة، انما ايضاً لا يجوز ان نستمر بلا إنفاق."

على هذه القاعدة، لا خطأ في اقرار الموازنة، من الناحية الدستورية والمالية. انما اي اقرار للموازنة، وسط المواجهات؟ ألا يعتبر الامر انفصالاً عن الواقع؟

إن إقرار الموازنة لن يغيّر شيئاً في المعادلة السياسية، سوى أنه قد يساهم قليلاً في ارساء الوضع المالي على الطريق الصحيح والسليم، لكنه بالطبع لا يقدّم اي حلول عميقة لجوهر الازمة .

يتدارك اسماعيل: "بالطبع، الموازنة وحدها لا تكفي في بدء إصلاح الوضع المالي. إن المطلوب حلقات مترابطة ومتكاملة. أصلاً أين المشاريع الكبرى أو النهضوية التي كانت الحكومة، قبل استقالتها، تقوم بها أو تنفذها، حتى نقول إنها لا تستطيع اليوم تنفيذ هذه المشاريع. كأننا كنا منذ فترة، في زمن تصريف الاعمال ."

ولكن، ماذا لو شكّلت حكومة جديدة، فأي فائدة بعد لموازنة تقر إيرادات وإنفاق لوزارات راحلة – مستقيلة؟

يجيب اسماعيل: "إذا ألغيت وزارات أو دمج بعضها، يمكن تعديل الأمر عبر قوانين محددة، بمعنى أن الموازنة تبقى قائمة، حتى تحضّر الحكومة الجديدة موازنتها في موعدها الدستوري، لكون الموازنة تكون سنوية ."

هذا في لغة الدستور. اما في لغة المنطق، فإنه اذا تم تشكيل حكومة جديدة، فإنه لا بد من تأجيل جلسات اقرار الموازنة، الى حين انعقاد جلسات الثقة، لان حكومة الرئيس سعد الحريري تصبح مستقيلة ولا يمكن ان تحضر الجلسة، والحكومة الجديدة لا يمكنها ان تنعقد قبل نيلها الثقة ."

كل هذه الافتراضات تضع أكثر من تساؤل حول مصير جلسات الموازنة، ولعلّ التحدي الاول، هو في أي سيناريو محتمل سيكون على الارض، اذا أصرّ الثوار على دخول حرم مجلس النواب؟ والأهم الأهم، هل الشعب يريد اقرار موازنة اليوم، ام خروجه من هذا المأزق المعيشي – السياسي الذي يعيشه منذ زمن...؟ !

مرة جديدة، يتكرّر الانفصام عندنا...

### كنعان زار بري: خفض اعتمادات الموازنة ٨٠٠ مليار

أعلن رئيس لجنة المال والموازنة النائب ابرهيم كنعان، بعد لقائه رئيس مجلس النواب نبيه بري في عين التينة، أن مشروع موازنة ٢٠٢٠ الذي يبدأ المجلس مناقشته غداً، ينطوي على "خفض في الإعتمادات وصل الى حدود ٨٠٠ مليار ليرة"، لافتاً الى "اجراءات استثنائية أقرتها اللجنة منها وضع رقابة مسبقة على كل القروض والهبات والمؤسسات العامة في ما يتعلق بالإنفاق العام"، فضلاً عن "مواد قانونية تقضي بتحويل اموال مرفأ بيروت وإيرادات شركات الخليوي مباشرة الى الخزينة."

وأشار الى إجراءات لـ"ضمان ودائع صغار المودعين حتى حدود ٧٥ مليون ليرة، (رفعناها من ٥ ملايين الى ٧٥ مليوناً)"، إضافة الى "اجراءات للمتعثرين في القروض المدعومة (السكنية، السياحية، الصناعية، الزراعية والبيئية)، بحيث تتوقف الملاحقات وتتوقف الاجراءات الجزائية والتعاقدية، ويجري اعطاؤهم مهلة ٦ اشهر من دون تراكم فوائد عالية غير الفوائد المقرة"، الى "الاعفاءات التي وردت والمهل للتسويات الضريبية وغيرها من املاك مبنية وTVA، وان يكون هناك فترة سماح بتمديد كل المهل (الميكانيك، البلدية الى آخره) وكل ما يخطر في بالكم من شؤون ضريبية."